

بالحكام والحق ان الحاكم مسؤل والشعب مسؤل فاذا قصر الأول لا ينبغي أن
يقصر الثاني وبالله التوفيق

الجزية والاسلام

﴿ تمة ما سبق - من ص - ﴾

الثالث - ان الشريعة الاسلامية وان لم تكن شأنها شأن الملكية والسلطة بل
الغاية التي توخاها الشرع ليست الا تكميل النفس وتطهير الأخلاق والحث على
الخير والردع عن الاثم ولكن لما كانت هذه الأمور يتوقف حصولها على نوع من
السياسة الملكية لم تكن الشريعة لتغفل عنها كلية فاختارت جملة من الوضائع تكون
مع سداجتها كافية لا تنظم أمر الناس واصلاح اوقافهم

ومن ذلك الجهاد والقتال المقصود بهما الذب عن حى الاسلام والدفع عن
بعضة الملك وازاحة الشر وبسط الأمن واستتباب الراحة فجعل الجهاد فرضا محتوما
على كل أحد ممن دخل في الاسلام اما كفاية وهذه اذا لم يكن التغيير عاما ، وعينا
إذا هاجم العدو البلد وعم التغيير . قال في الهداية الجهاد فرض على الكفاية إذا قام به
فريق من الناس سقط عن الباقيين فان لم يبق به أحد أتم جميع الناس بتزكه الا أن
يكون التغيير عاما فينشد يصير من فروض الاعيان

فالمسلم لا يخلو من إحدى الخطئين اما مرتزق وهو من دخل في العسكر ونصب
نفسه للقتال أو متطوع وهو من لم يأخذ نصيبه من الجهاد ولكن إذا جاءت الطامة
ووقع التغيير لا يمكنه الاعتزال عن القتال والتحمي عنه بل عليه ان يدخل فيادخل
المسلمون طوعا أو كرها - وإذا كان من المسلم الثابت ان المرتزق والمتطوع بيان
في الحقوق الكلية التي تمنح للعسكر كان من الحق الواضح ان يعفى المسلمون
كلهم عن ضريبة الجزية ، أما أهل الذمة فما كان يعفى للاسلام أن يجبرهم على
مباشرتهم القتال في حال من الأحوال بل الامر يندم ان رضوا بالقتال عن
أنفسهم وأمواهم عفا عن الجزية وأن أبوا أن يخطروا بالنفس فلا أقل من أن

بساخوا بشي، من المال وهي الجزية، ولعلك تطالبني بأثبات بعض القضايا المنطوية في هذا البيان أي إثبات أن الجزية ما كانت تؤخذ من الذميين الا للقيام بمجايبهم والمدافعة عنهم وان الذميين لو أدخلوا في الجند أو تكفلوا أمر الدفاع لعفوا عن الجزية فان صدق ظني فاصنع الى الروايات التي تعطيك الثلج في هذا الباب ونحسم مادة القيل والقال .

(فمنها) ما كتب خالد بن الوليد لصلو با ابن نسطونا حينما دخل الفرات وأوغل فيها وهذا نصه : « هذا كتاب من خالد بن الوليد لصلو با ابن نسطونا وقومه . اني عاهدتكم على الجزية والمنعة تلك الذمة والمنعة وما منعناكم (أي حينما كنتم) فلنا الجزية والافلا . كتب سنة اثنتي عشرة في صفر » (ومنها) ما كتب نواب العراق لاهل الذمة وهالك نصه « براءة لمن كان من كذا وكذا من الجزية التي صالحهم عليه خالد والمسلمون . لكم يد على من بدل صلح خالد ما أقرتم بالجزية وكنتم . أمانكم أمان وصلحكم صلح ونحن لكم على الوفاء . » (ومنها) ما كتب أهل ذمة العراق لامراء المسلمين وهذا نصه « انا قد أدينا الجزية التي عاهدنا عليها خالد على أن يمنهونا وأميرهم البغي من المسلمين وغيرهم » (ومنها) المقالة التي كانت بين المسلمين وبين يزيد جرد ملك فارس حينما وفدوا على يزيد جرد وعرضوا عليه الاسلام وكان هذا في سنة أربع عشرة في عهد عمر بن الخطاب وكان من جملة كلام نعمان الذي كان رئيس الوفد « وان اتقيتمونا بالجزاء قبلنا ومنعناكم والا قاتلناكم » . (ومنها) المقالة التي كانت بين حذيفة بن محسن وبين رسم قائد الفرس وحذيفة هو الذي أرسله سعد بن أبي وقاص وافدا على رسم في سنة أربع عشرة في عهد عمر بن الخطاب وكان في جملة كلامه « أو الجزاء ومنعكم ان احتجم الى ذلك » فانظر الى هذا الروايات الموثوق بها كيف قارنوا بها بين الجزية والمنعة وكيف صرح خالد في كتابه بأنا لا نأخذ منكم الجزية إلا اذا منعناكم ودفعتنا عنكم وان عجزنا عن ذلك فلا يجوز لنا أخذها

وهذه المقالات والكتب مما ارتضاها عمر وجل الصحابة فكان سبيلها سبيل المسائل المجمع عليها قال الامام الشعبي وهو أحد الائمة الكبار أخذ « أي سواد (المنار) (١١٠) (المجلد الأول)

الغزاق ، نعومة وكذلك كل ارض الا الحصون فجلا أهلها فدعوا الى الصلح والذمة فأجابوا وتراجموا فصاروا ذمة وعليهم الجزاء ولم الذمة وذلك هو السنة كذلك منع دخول الله صلى الله عليه وسلم بدومة »

ولا نظن أن شرط الذمة في الجزية انما كان يقصد به مجرد تطيب نفوس أهل الذمة واسكان غيظهم ولم يقع به العمل قط فان من أمر النظر في سير الصحابة وأطالع على تجاري أحوالهم عرف من غير شك انهم لم يكتبوا عهدا ولا ذكروا شرطا الا وقد عاضوا عليها بالتواجب واغروا الجهد في الوفاء بها وكذلك فعلهم في الجزية التي يدور رخي الكلام عليها . فقد روى القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج عن المنكحول انه لما رأى أهل الذمة وفاء المسلمين لم وحسن النيرة فيهم صاروا أخذاء على عدو المسلمين وعيوننا للمسلمين على اعدائهم فبث أهل كل مدينة ومطعم يخبرونهم بأن الروم قد جمعوا جمعا لم ير مثله فأتى رؤساء أهل كل مدينة الأمير الذي خلفه أبو عبيدة عليهم فأخبروه بذلك فكتب والي كل مدينة ممن خلفه أبو عبيدة الى ابني عبيدة يخبره بذلك وتماجت الاخبار على ابني عبيدة فاشتد ذلك عليه وعلى المسلمين فكتب أبو عبيدة الى كل وال من خلفه في المدن التي صالح أهلها يأمرهم أن يردوا عليهم ما جبي منهم من الجزية والخراج وكتب اليهم أن يقولوا لم انما زدنا عليكم أموالكم لانه قد بلغنا ما جمع لنا من الجوع وانكم قد اشتغلتم علينا ان نمنعكم وانا لا تقدر على ذلك وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم ونحن نترك على الشرط وما كان يتناوب بينكم ان نصرنا الله عليهم . فلما قالوا ذلك لم يردوا عليهم الأموال التي بجموعها منهم قالوا « ردكم الله علينا ونصركم عليهم فلو كانوا هم لم يردوا علينا شيئا وأخذوا كل شيء بقي حتى لا يدعوا شيئا »

وقال العلامة البلاذري في كتابه فتوح البلدان حدثني أبو جعفر الدمشقي قال حدثنا سعيد بن عبد العزيز قال بلغني انه لما جمع هرقل للمسلمين الجوع وبلغ المسلمين اقبالهم اليهم لوقمة اليرموك ردوا على أهل حصن ما كانوا أخذوا منهم من الخراج وقالوا « قد شغلنا عن نصرتهم والدفع عنهم فأتهم على أمرهم » فقال أهل حصن « لولا انكم وعدلكم أحب الينا بما كنا فيه من الظلم والقسم ولندفن جند هرقل عن

المدينة مع عاملكم ونهض اليهود فقالوا والتوراة لا يدخل عامل هرقل مدينة حصص الا أن نطلب ونجهد فأغلقوا الابواب وحرسوها وكذلك فعل أهل المدن التي صولحت من النصارى واليهود وقالوا ان ظهر الروم واتباعهم على المسلمين صرنا على ما كنا عليه والا فانا على أمرنا ما بقي للمسلمين عدد

وقال الصلابة الأزدي في كتابه فتوح الشام يذكر اقبال الروم على المسلمين ومسير أبي عبيدة من حصص « فلما أراد أن يشخص دعا حبيب بن مسلمة فقال لودد على القوم الذين كنا صالحناهم من أهل البلد ما كنا أخذنا منهم فانه لا ينبغي لنا إذ لا نمنعهم ان نأخذ منهم شيئا وقل لهم نحن ما كنا عليه فيما بيننا وبينكم من الصالح ولا نرجع عنه الا أن ترجعوا عنه وانما رددنا عليكم أموالكم لأننا كرهنا أن نأخذ أموالكم ولا نمنع بلادكم » فلما أصبح أمر الناس ان يرتحلوا الى دمشق ودعا حبيب ابن مسلمة القوم الذين كانوا أخذوا منهم المال فأخذ يرد عليهم وأخبرهم بما قال أبو عبيدة وأخذ أهل البلد يقولون « ردكم الله الينا ولعن الله الذين كانوا يملكوننا من الروم ولكن والله لو كانوا هم ما ردوا الينا بل غصبونا وأخذوا مع هذا ما قدروا عليه من أموالنا » وقال أيضا يذكر دخول أبي عبيدة دمشق « فأقام أبو عبيدة بدمشق يومين وأمر سويد بن كثوم القرشي ان يرد على أهل دمشق ما كان اجتبى منهم الذين كانوا آمنوا وصالحوا فرد عليهم ما كان أخذ منهم وقال لهم المسلمون نحن على العهد الذي كان بيننا وبينكم ونحن معيدون لكم أمانا »

اما ما ادعينا من ان أهل الذمة اذا لم يشترطوا علينا المنعة أو شاركونا في الذب عن حريم الملك لا يطالبون بالجزية أصلا فعمدنا في ذلك أيضا صنيع الصحابة وطريق عمائم فانهم أولى الناس بالنسبة لفرض الشارع وأحقهم بادراك سر الشريعة « والروايات في ذلك وان كانت حجة ولكن نكتفي هنا بقدر يسير يقتضي عن كثير (فتها) كتاب العهد الذي كتبه سويد بن مقرن أحد قواد عمر بن الخطاب لرؤبان وأهل دهستان وهالك نصه بمينه « هذا كتاب من سويد بن مقرن لرؤبان صول ابن رؤبان وأهل دهستان وسائر أهل جرجان ان لكم الذمة وعلينا المنعة على ان عليكم من الجزاء في كل سنة على قدر طاقتكم على كل حالم ومن استعنا به منكم فله جزاؤه في مموته عوضا

عن جزائه ولم الأمان على أنفسهم وأموالهم وملهم وشرائهم ولا يغيرشيء من ذلك ،
شهد سواد بن قطبه ووهند بن عمر وسياك بن محرمة وعتيبة بن النحاس وكتب
في سنة ١٥٨ هـ « طبري » ص ٢٦٥٨

ومنها الكتاب الذي كتبه عتبة بن فرقد أحد عمال عمر بن الخطاب وهذا نصه :
« هذا ما أعطى عتبة بن فرقد عامل عمر بن الخطاب أمير المؤمنين أهل
أذربيجان سهلها وجبلها وحواشيتها وشفارها وأهل ملها كماهم الأمان على أنفسهم
وأموالهم وملهم وشرائهم على ان يؤدوا الجزية على قدر طاقتهم ومن حشر منهم
في سنة وضع عنه جزاء تلك السنة ومن أقام فله مثل ما لمن أقام من ذلك اه
(طبري صحيفة ٢٢٦٢)

ومنها العهد الذي كان بين سراقه عامل عمر بن الخطاب وبين شهر براز
كتب به سراقه الى عمر فأجازه وحسنه وهالك نصه :

« هذا ما أعطى سراقه بن عمرو عامل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شهر براز
وسكان أرمينية والأرمن من الأمان أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وملتهم أن لا يضاروا
ولا يتقصوا وعلى أرمينية والأبواب الطراء منهم والتناء (١) ومن حولهم فدخل
معهم أن ينفروا لكل غارة وينفذوا لكل أمر ناب أولم ينب رآه الوالي صلاحاً
على أن توضع الجزاء عن أجاب الى ذلك ومن استغنى عنه منهم وقعد فمليه مثل
ما على أهل أذربيجان من الجزاء فان حشروا وضع ذلك عنهم ، شهد عبد الرحمن
بن ربيعة وسلمان بن ربيعة وبكير بن عبد الله وكتب مرضي بن مقرن وشهد اه
(طبري صحيفة ٢٦٦٥ و ٢٦٦٦)

ومنها ما كان من أمر الجراجمة وقد أتى العلامة البلاذري على جملة من تفاصيل
أحوالهم فقال حدثني مشايخ من أهل انطاكية ان الجراجمة من مدينة على جبل
لكام عند معدن الزجاج فيما بين يباس وبوقا يقال لها الجرجومة وان أمرهم كان في
استيلاء الروم على الشام وانطاكية الى بطريق انطاكية وواليها فلما قدم أبو عبيدة
انطاكية وفتحها لزموا مدينتهم وهما باللاحق بالروم إذ خافوا على أنفسهم فلم يتنبه

(١) الطراء الغرباء الذين يطرمون جمع طارئ والتناء المقيمون

المسلون لم ولم يفتبروا عليهم ثم ان أهل انطاكية تقضوا وغدروا فوجه اليهم أبو عبيدة من فتحا ثانية وولاها بعد فتحا حبيب بن مسلم الفبري فغزا الجرجومة فلم يقاتله أهلها ولكنهم بدروا بطلب الأمان والصلح فصالحوه على ان يكونوا أعرافا للمسلمين وعبونا ومساح في جبل اللكام وان لا يؤخذوا بالجزية ، ثم ان الجراجمة مع انهم لم يوفوا وتقضوا العهد غير مرة لم يؤخذوا بالجزية قط حتى ان بعض المال في عهد الواثق بالله العباسي ألزمهم جزية رموسهم فرفعوا ذلك إلى الواثق فأمر باسقاطها عنهم

ولما بلغت من التعمق في البحث والأمان في الفحص إلى هذا الحد حان لي أن أقول لطف المصباح ، فانه قد طالع الصباح ، وماذا بعد الحق إلا الضلال ، وبالله تعني وعليه اعتمادي وهو العلي الكبير المتعال

﴿ اسطقس الحق ﴾

رسالة للملازمة القيامة مولوي عبد الرحمن صاحب سينتاني الهندي أحد تلامذة بحر العلوم مولانا محمد لطف الرحمن صاحب برودائي حرر بها مؤلفها القول في « حرمة بنت الرضيع على ولد المرزعة من الرضاة » وبين غلط الفقهاء فيها وقد أرسلها لنا العلامة محمد لطف الرحمن وعهد الينا بنشرها في المنار ، كي تشتهر في الامصار ، اشتهار الشمس في رابعة النهار ، فأجابة لطلبه نشرها كما هي وهي

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

نحمده ونصلي على رسوله الكريم

اعلم انه قد مضت الدهور ، واتقضت الشهور ، وطالت المناظرة ، وشاعت المكابرة ، وظهرت المشافهة ، وزهرت المسافهة ، وخبطت الأعمال ، وخبطت الأقوال ، في حرمة بنت الرضيع على ولد المرزعة من الرضاة ، وهما شر البضاعة ، فنحن نبين دليلا كافيا ، وبرهانا شافيا ، بلطف الرحمن ، وفضل المنان ، فاعلم ان الاصل في باب الحرمة الرضاعية قول النبي صلى الله عليه وسلم « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » مضاه ان الاقراء